المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

16/01/2013

منع ضحايا أكدز والصحراء من دخول أكاديمية المملكة للمشاركة في ملتقى دولي حول العدالة الانتقالية

■ عبد الصمد بنعباد

منع مسؤولو المجلس الوطني لحقوق الإنسان عددا من ممثلي السكان في «الصحراء» و«أكدز» من دخول أكاديمية المملكة، صباح الثلاثاء، بعد أن فجروا فضيحة من العيار الثقيل، باتهامهم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، واللجان الجهوية التابعة له، بالتقاعس وعدم الالتزام بتوصيات هيأة الإنصاف و المصالحة، بخصوص جبر الضرر الجماعي.

واعتبر الممنوعون أنهم فوجئوا صباح الثلاثاء وهم يحاولون دخول مقر أكاديمية المملكة بالرباط للمشاركة في فعاليات اليوم الثاني من الملتقى الدولي حول العدالة الانتقالية، تحت شعار «الحق في الحقيقة، جبر الأضرار، الإصلاحات المؤسساتية .. أي تقدم وأية آفاق للعدالة الانتقالية ؟» بقوات الأمن تمنعهم من الدخول رغم توفرهم على «بادجات» الدخول.

أمر منع ممثلي أكدز والصحراء من الدخول والمشاركة، أكدته مصادر متطابقة، شهدت بأن هناك تعليمات من قبل مسؤولي المجلس الوطني إلى قوات الأمن بمنع الضحايا المنحدرين من الجنوب المغربي من الدخول والمشاركة في فعاليات اليوم الثاني للندوة الدولية.

في هذا الاتجاه اتهم لحسن بوط، عضو «لجنة التصحيح والتتبع لمسار جبر الضرر الجماعي بأكدز»، في تصريح لـ «الخبر»، المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمسؤولية عن التهميش الذي يطال مدينة أكدز، خاصة وأنه ولجانه الجهوية، رفضوا تنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة رغم مضي أكثر من سبع سنوات على إنجازها.

كلام بوط واتهاماته، أحرجت المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث سارع كبار مسؤوليه إلى تحريك الهواتف، وشوهد محمد الصبار، أمين عام المجلس، يدخل على عجل إلى الأكاديمية بعدما غادرها صباحا، محاولا تهدئة المتضررين والتفاوض معهم حتى لا يتم تشويه صورة المغرب.

التفاصيل ص 6

منع ضحايا أكدز والصحراء من دخول أكاديمية المملكة للمشاركة في ملتقى دولي حول العدالة الانتقالية

اتهامات للمجلس الوطني لحقوق الإنسان برفض تنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة

عبد الصمد بنعباد

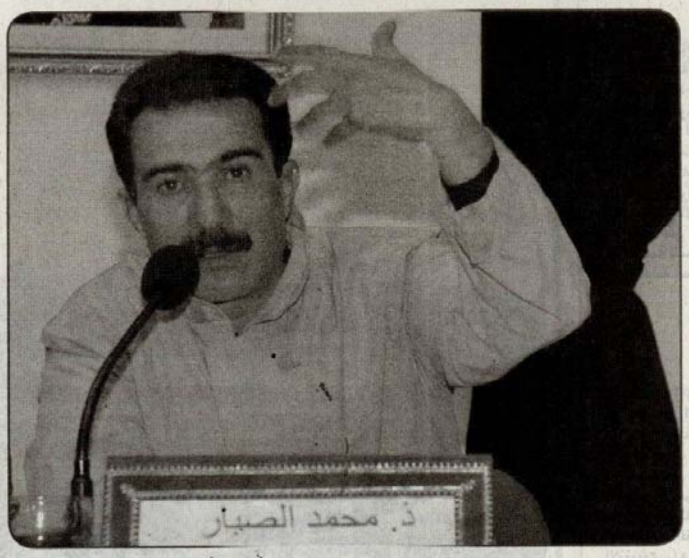

منع مسؤولو المجلس الوطني لحقوق الإنسان عددا من مثلي السكان في «الصحراء» و«أكدز» من دخول أكاديمية المملكة، صباح أمس الثلاثاء، بعد أن فجروا فضيحة من العيار الثقيل، باتهامهم المجلس الوطني لحقوق الإنسان،واللجان الجهوية التابعة له، بالتقاعس وعدم التزامها بتوصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، بخصوص مشاريع جبر الضرر الجماعي.

واعتبر الممنوعون أنهم فوجئوا صباح أمس الثلاثاء وهم يحاولون دخول مقر أكاديمية المملكة بالرباط للمشاركة في فعاليات اليوم الثاني من الملتقى الدولي حول العدالة الانتقالية، تحت شعار «الحق في الحقيقة، جبر الأضرار، الإصلاحات المؤسساتية .. أي تقدم وأية آفاق للعدالة الانتقالية ؟»،(فوجئوا) بقوات الأمن ترفض دخولهم رغم توفرهم على «بادجات» الدخول.

أمر منع ممثلي أكدز والصحراء من الدخول والمشاركة، أكدته مصادر متطابقة،شهدت بأن هناك تعليمات من قبل مسؤولي المجلس الوطني إلى قوات الأمن بضرورة منع سكان الجنوب المغربي من الدخول والمشاركة في فعاليات اليوم الثاني للندوة الدولية.

في هذا الاتجاه، اتهم لحسن بوط، عضو «لجنة التصحيح والتتبع لمسار جبر الضرر الجماعي بأكدز»، في تصريح لـ «الخبر»، المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمسؤولية عن التهميش الذي يطال مدينة أكدز، خاصة وأن لجانه الجهوية رفضت تنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة رغم مضي أكثر من سبع سنوات على إنجازها.

كلام بوط واتهاماته أحرجت المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث سارع كبار مسؤوليه إلى تحريك الهواتف، حيث شوهد محمد الصبار، أمين عام المجلس، يدخل على عجل إلى الأكاديمية بعدما غادرها صباحا، محاولا تهدئة المتضررين والتفاوض معهم حتى لا يتم تشويه صورة المغرب.

هذه المفاوضات فشلت في التوصل إلى حل مع المتضررين، تقول مصادر الجريدة، التي أكدت أنه بعد ذلك صدرت التعليمات بمنع ممثلي سكان الجنوب من الدخول لمنعهم من التشويش على الندوة.

وكان لحسن بوط خلال مداخلته بالندوة قد صب جام غضبه على المسؤولين على ملف توصيات الإنصاف والمصالحة، متهما أحد المؤطرين القادمين من نفس المنطقة باحتكار مشاريع تنموية لفائدته ولعائلته باعتباره مناضلا حقوقيا ويدلي بالوثائق ويتهم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان.

وتساءل لحسن بوط عن مصير 50 مليون سنتيم مخصصة لمقبرة أكدز، وفضح من وصفهم بالمتواطئين على ملف جبر ضرر مدينة أكدز، وطالب «بابلو دوكريف»، المقرر الأممي الخاص بالحقيقة وجبر والضرر، بزيارة أكدز وتاكونيت المشارك في الندوة.

وقال بوط «لقد طالبت بابلو دوكريف «المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار» بزيارة للمنطقة للوقوف على مدى صحة كلامه، والتأكد من عدم إنجاز أي مشروع للنهوض بالمدينة التي عاشت التهميش والحرمان.

من جهته، قال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن تكليف مؤسسة دائمة ممثلة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتنسيق ومتابعة تنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة بدل توزيع المسؤولية على جهات عديدة على مستوى الدولة ساهم بشكل كبير في تسريع وتيرة تفعيل هذه التوصيات.

وأوضح ادريس اليزمي، خلال اللقاء الذي نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشراكة مع مؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية ومؤسسة صندوق الإبداع والتدبير، أن المجلس استطاع في فترة زمنية لا تتجاوز الست سنوات تسوية 8500 ملف للتعويض واستفادة أكثر من 17 ألفا و966 ضحية وذوي الحقوق من التعويض المالي من ضمن أكثر من 20 ألف طلب قدم لهيأة الإنصاف والمصالحة، مضيفا أن 15 ألفا و187 من هؤلاء استفادوا من التأمين الصحي و1268 منهم من الإدماج الاجتماعي في حين بلغ عدد المستفيدين من التسوية الإدارية والمالية 540.

هذا وشارك في الملتقى فاعلون سياسيون ونشطاء جمعويون، والعديد من الخبراء من المغرب ومن 18 بلدا (الولايات المتحدة، وفرنسا، وسويسرا، والأرجنتين، والبيرو، إفريقيا الجنوبية، والسنغال، ومالي، والتوغو، وغانا، ومصر، وتونس، واليمن، والجزائر، وليبيا، والأردن، وفلسطين ولبنان).

كما عرف اللقاء مشاركة العديد من الشخصيات الدولية، منها توكل كرمان، الناشطة اليمنية الحاصلة على جائزة نوبل للسلام، ومحمد أحمد علي المخلافي، وزير الشؤون القانونية باليمن وبابلو دي غريف، المقرر الأممي الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، وميشيل توبيانا، رئيس الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، وصديقي كابا، الرئيس الفخري للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ومختار طريفي، الرئيس الفخري للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان.

وشهد اللقاء، كذلك، مشاركة ممثلين عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (جنيف)، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية (نيويورك)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيأة الأمم المتحدة للمرأة، وعن الاتحاد الأوربي، بالإضافة إلى العديد من المنظمات غير الحكومية.

مشاركون يشيدون بالتجربة الانتقالية للمغرب

حقق عدالة انتقالية تصالحية من أجل تحول ديمقراطي شامل

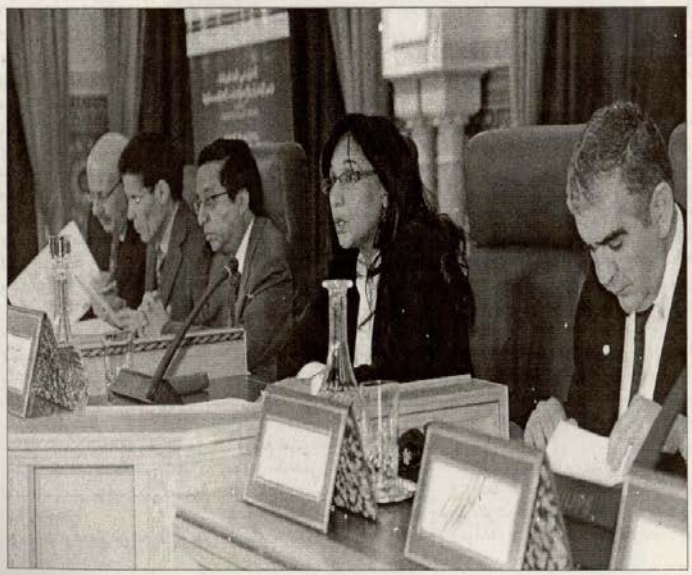

أشاد عدد من المشاركين في لقاء دولي في الرباط أول أمس الاثنين بالتجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية. وفي هذا الصدد أكد الوزير اليمني في الشؤون القانونية محمد أحمد علي المخلافي خلال الجلسة الافتتاحية لهذا الملتقى الذي ينظمه على مدى يومين المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشراكة مع مؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية ومؤسسة صندوق الإبداع والتدبير حول العدالة الانتقالية تحت شعار "الحق في الحقيقة، جبر الأضرار الإصلاحات المؤسساتية .. أي تقدم وأية آفاق للعدالة الانتقالية " أن المغرب تمكن من تحقيق عدالة انتقالية تصالحية بنجاح مما جعله في طليعة البلدان العربية السائرة على طريق التحول الديمقراطي.

وأضاف المخلافي خلال هذه الجلسة التي حضرها على الخصوص عبد الله بها وزير الدولة، وأحمد العنصر وزير الداخلية، ومحمد الشيخ بيد الله رئيس مجلس المستشارين وبابلو دي غريف المقرر الأممي الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمان عدم التكرار، أن اليمن يطمح إلى الاستفادة من التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية و"الجمع بين الصفح والعدل معا لتحقيق السلام والانطلاق صوب المستقبل لاقامة دولة الحق والقانون". من جانبها وصفت توكل كرمان (اليمن) الحائزة على جائزة نوبل للسلام العمل الذي قامت به هيئة الانصاف والمصالحة في مجال العدالة الانتقالية ب"الرائد" مضيفا أن من شأن المزاوجة بين التجربة المغربية القائمة على التعويض وجبر الضرر وتجربة جنوب افريقيا المبنية على الاعتراف وطلب المسامحة تمكين اليمن من تحقيق تصالح وإرساء سلام دائم وكذا في كل دول الربيع العربي التي تبحث عن العدالة الانتقالية.

وأكدت كرمان ان معرفة الحقيقة كاملة واطلاع الجمهور على تفاصيل ما حدث يساهم في تكوين رأي عام شعبي رافض للانتهاكات وبالتالي ضمان عدم تكرارها ومناهضتها مجتمعيا في المستقبل".

بدوره، ثمن سفير الاتحاد الاوروبي بالمغرب إينيكو لاندا بورو المبادرات التي قامت بها هيئة الانصاف والمصالحة في مجال العدالة الانتقالية مشيدا على أن ذلك ساهم بقوة منح المغرب صفة الوضع المتقدم في علاقاته مع الاتحاد الاوربي.

وأضاف أن الاتحاد الاوروبي المؤمن بقيم الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان دعم جهود المغرب في مجال العدالة الانتقالية موضحا في هذا الصدد أن الاتحاد ساهم في تنفيذ توصيات هيئة الانصاف والمصالحة لاسيما في ما يتعلق بجبر الضرر الجماعي.

من جانبه أكد عبد السلام ابودرار رئيس مؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية أن تجربة هيئة الانصاف والمصالحة أصبحت مرجعا مشيرا إلى أن هذا اللقاء الدولي يشكل مناسبة للمشاركين لبحث مسألة الحقيقة وجبر الضرر والاصلاحات المؤسساتية بهدف الحرص على سيادة القانون بما يعمل على عدم تكرار ما جرى من انتهاكات جسيمة.

أما محجوب الهيبة المندوب الوزاري المكلف بحقوق الانسان فأكد بدوره على أن التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية تتصور في إطار فلسفة ومقاربة حقوقية مندمجة، مضيفا أن هذه التجربة تتميز بخصوصيات لكنها تلتقي مع التوجهات العامة للتجارب التي عرفها العالم في هذا المجال.

أما محمد كرين، الرئيس المنتدب لمؤسسة صندوق الابداع والتدبير فذكر بأن هذه الاخيرة ساهمت في تفعيل توصيات هيئة الانصاف والمصالحة من خلال جبر الضرر الجماعي لفائدة المناطق التي عانت من انتهاكات ماضي حقوق الانسان. موضحا أن هذه المساهمة اتخذت طابعا ماليا وتقنيا لاسيما في وضع وتنفيذ المشاريع التنموية بهذه المناطق.

وتجدر الاشارة إلى أن هذا الملتقى يعرف مشاركة فاعلين سياسيين ونشطاء جمعويين وكذا العديد من الخبراء من المغرب والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وسويسرا والأرجنتين والبيرو وجنوب إفريقيا والسنغال ومالي والطوغو وغانا ومصر وتونس واليمن والجزائر وليبيا والأردن وفلسطين ولبنان.

ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يواصلون احتجاجاتهم للضغط على حكومة بنكيران

كوثر زاكي

في خطوة تصعيدية، نظم المعتقلون السياسيون السابقون، ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أول أمس الاثنين، وقفة احتجاجية في بهو أكاديمية المملكة، وذلك احتجاجا على تجاهل حكومة عبد الإله بنكيران لمطالبهم المشروعة.

وأوضح لغنيمي بلحاج، عضو المجلس الوطني لمنتدى الحقيقة والإنصاف، في تصريح لـ «الخبر»، أن هذه الخطوة التي قام بها المعتقلون السياسيون السابقون، والتي تتزامن مع انعقاد الندوة الدولية حول «الحق في الحقيقة، وجبر الضرر»، تأتي للمطالبة بتسوية أوضاع ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وذلك عبر التنفيذ الفوري لتوصيات هيأة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية لأوضاعهم.

وأضاف عضو المجلس الوطني لمنتدى الحقيقة والإنصاف، أن المعتقلين السياسيين السابقين خاضوا مجموعة من الأشكال الاحتجاجية، من وقفات احتجاجية ومسيرات واعتصامات وإضرابات عن الطعام، لكن لاشيء تحقق في عهد حكومة بنكيران.

وأكد لغنيمي أن المعتقلين السياسيين وجهوا رسالة إلى رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران من أجل التدخل لتصحيح الوضع، والاستجابة لمطالبهم المشروعة، وجبر الأضرار المترتبة عن الانتهاكات الجسيمة التي تعرضوا لها خلال سنوات الرصاص والمتمثلة في تنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة.

وأشار عضو المجلس الوطني لمنتدى الحقيقة والإنصاف، إلى أن المعتقلين السياسيين مستعدون لخوض أشكال أكثر تصعيدا، وذلك من أجل الاستجابة لمطالبهم، ولاسيما إدماج الطلبة وتسوية أوضاعهم.

وحمل عضو المجلس الوطني لمنتدى الحقيقة والإنصاف، مسؤولية تعثر ملف ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وسبق لمجموعة من المعتقلين السياسيين، ينتمون لمنتدى الحقيقة والإنصاف، أن تمت معالجة ملفاتها من قبل هيأة الإنصاف والمصالحة.

وتجدر الإشارة إلى أنه سبق للمعتقلين السياسيين أن

خاضوا اعتصاما مفتوحا أمام مقر «المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان» في الرباط، باعتباره الهيأة المخولة لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان في المغرب في الفترة الممتدة منذ استقلال المغرب إلى سنة 1999، بسبب ما اعتبروه إهمالا طال قضيتهم منذ خمس سنوات، بعد عدة رسائل قاموا بتوجيهها للمسؤولين بغرض الإسراع في تطبيق توصيات «هيأة الإنصاف والمصالحة» حول تسوية المشكلات الاجتماعية، وكذلك التسوية الإدارية والمالية العالقة.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

الصبار يدعو الى استحضار التحديات المرتبطة بتدبير التعدد اللغوي والثقافي

دعا الامين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان محمد الصبار يوم السبت الفارط بأرفود الى استحضار التحديات المرتبطة بتدبير التعدد اللغوي والثقافي وارساء سياسة لغوية واضحة المعالم ومنظومة تعليمية متوازنة ومنفتحة.

وأضاف الصبار خلال الجلسة الافتتاحية للندوة الوطنية التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الانسان على مدى يومين حول موضوع " التعددية اللغوية والثقافية: أي سبل لإعمال المقتضيات الدستورية" أنه يتعين تعميق النقاش حول التعددية الثقافية واللغوية بالمغرب وتدبيرها "بشكل عقلاني ووفق مقاربة حقوقية بعيدا عن أية أدلجة للموضوع".

وأكد الامين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان في هذا الاطار " أننا أمام فرصة تاريخية تسمح لنا باستغلال ما ورد في ديباجة الدستور وما ورد أيضا في الفصل الخامس منه المحفز على الاحترام والاعتراف بالتعددية الوطنية ذات الابعاد المتنوعة والمتعددة" مشيرا الى أن الخطاب الملكي بأجدير يشكل نقطة التحول الكبرى ومحطة المصالحة مع الهوية المغربية المتعددة الابعاد والممهدة لترسيم اللغة الامازيغية.

وبعد أن شدد على اهمية اسهام الجميع في بلورة استراتيجية موحدة ومتوافق بشأنها لتفعيل الطابع الرسمي للغة الامازيغية والاسهام ايضا وبشكل معقلن في احداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية عبر الصبار عن أمله في أن يساهم المشاركون في هذه الندوة بشكل فعال وخلاق في كشف كافة الجوانب المحيطة بها بدءا من الانتظارات ومرورا بالإكراهات وانتهاء باقتراح المخارج الممكنة التي تسمح بأجرأة التزامات المغرب في تطوير وتنمية الهوية المغربية المتعددة الابعاد وكذا التعابير اللغوية والثقافية المتنوعة.

ويأتي هذا اللقاء للمساهمة في إغناء البحث حول موضوع التنوع الثقافي واللغوي الذي كرسته مقتضيات الدستور والسعي إلى توسيع النقاش و بلورة تصور عقلاني حول

كيفيات وسبل تفعيل الفصل المتعلق بترسيم اللغة الأمازيغية.

وتضمن برنامج الندوة التي عرفت مشاركة مجموعة من الأكاديميين وطنيين و دوليين و أعضاء من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومن اللجان الجهوية لحقوق الإنسان وفعاليات من المجتمع المدني مناقشة محاور تهم "السياسة اللغوية والمنظومة التعليمية بالمغرب" و" القانون التنظيمي الخاص بترسيم الأمازيغية: ما هي طبيعة الآليات وطرق إعمالها " و " إحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية: ماهي طبيعة اختصاصاته وتشكيلته وطرق تسييره " و" كيفية تدبير التنوع الثقافي الذي كرسته مقتضيات الدستور الحسانية نموذجا".

7

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

في المؤتمر الدولي حول تجربة المغرب في العدالة الانتقالية المنظمة الديمقراطية للشغل تلوح بإضراب عام احتجاجا على السياسات العمومية للحكومة

CNDH يشرف على تتبع تنفيذ 130 مشروع في 11 إقليما بالمغرب

■ فاطمة الزهراء جبور

اختتمت مساء أمس بالرباط، فعاليات المؤتمر الدولي الذي نظمه المجلس الوطني لحقوق الانسان، تحت شعار "الحق في الحقيقة، جبر الأضرار، الإصلاحات المؤسساتية..أي تقدم وأية آفاق للعدالة الانتقالية؟" تجربة العدالة الانتقالية في المغرب والمتمثلة في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وجبر الأضرار لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي، وحفظ الذاكرة.

وأكد ادريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، أن المجلس استطاع في فترة زمنية لا تتجاوز 6 سنوات تسوية 8آلاف و 500ملف للتعويض، واستفادة أكثر من 17ألفا و 966ضحية وذوي الحقوق من التعويض المالي، ضمن أكثر من 20ألف طلب قدمت لهيئة الإنصاف والمصالحة، كما استفاد 15ألفا و 187من هؤلاء من التامين الصحي من الضحايا وذوي الحقوق، وألف و 268منهم من الإدماج الاجتماعي، واستفاد 540ضحية من التسوية الإدارية والمالية.

كما أبرز اليازمي، في كلمته الافتتاحية، خلال اللقاء الدولي الذي ينعقد بعد سبع سنوات من نشر التقرير النهائي لهيئة الإنصاف و المصالحة إلى تقديم حصيلة مدققة لتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب والتي أشرف على تتبعها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ثم المجلس الوطني لحقوق الإنسان انطلاقا من مارس 2011، (أبرز) أن المجلس أشرف على تتبع تنفيذ 130مشروعا في 11 إقليما بالمغرب، حول أربعة محاور رئيسية، تتعلق بدعم القدرات التنموية للفاعلين المحليين، وحفظ الذاكرة، وتحسين شروط عيش السكان، والنهوض بأوضاع النساء والأطفال، مشيرا إلى أن المجلس أشرف على إعداد العديد من المشاريع في ما يتعلق بالأرشيف والتاريخ وحفظ الذاكرة، مضيفا أن "كل الأوراش التي أنجزت توجت بما كرسه الدستور الجديد، من تاكيد على التزام المغرب بمبادئ وقيم حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، وتنصيص على سمو الاتفاقيات الدولية على التشريعات الوطنية، ومنع جميع أشكال التميز، وحظر التعذيب وجميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان".

وشارك في هذا الملتقى فاعلون سياسيون ونشطاء جمعويون وخبراء من المغرب ومن 18بلدا (الولايات المتحدة، فرنسا، سويسرا، الأرجنتين، البيرو، إفريقيا الجنوبية، السنغال، مالي، الطوغو، غانا، مصر، تونس، اليمن، الجزائر، ليبيا، الأردن، فلسطين ولبنان). كما شاركت شخصيات دولية، منهم بابلو دي غريف، المقرر الأممي الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، وميشال توبيانا، رئيس الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، وصديقي كابا، الرئيس الفخري للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ومختار طريفي، الرئيس الفخري للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وممثلون عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (جنيف)، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية (نيويورك) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالإضافة إلى العديد من المنظمات غير الحكومية.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

الاشادة بالتجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية

أشاد عدد من المشاركين في لقاء دولي في الرباط اول امس الاثنين بالتجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية .

وفي هذا الصدد أكد الوزير اليمني في الشؤون القانونية محمد أحمد علي المخلافي خلال الجلسة الافتتاحية لهذا الملتقى الذي نظمه على مدى يومين المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشراكة مع مؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير حول العدالة الانتقالية تحت شعار "الحق في الحقيقة جبر الأضرار الإصلاحات المؤسساتية .. أي تقدم وأية آفاق للعدالة الانتقالية " أن المغرب تمكن من تحقيق عدالة انتقالية تصالحية بنجاح مما جعله في طليعة البلدان العربية السائرة على طريق التحول الديمقراطي .واضاف المخلافي خلال هذه الجلسة أن اليمن يطمح إلى الاستفادة من التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية و"الجمع بين الصفح والعدل معا لتحقيق السلام والانطلاق صوب المستقبل لاقامة دولة الحق والقانون" .

من جانبها وصفت توكل كرمان (اليمن) الحائزة على جائزة نوبل للسلام العمل الذي قامت به هئية الانصاف والمصالحة في مجال العدالة الانتقالية ب"الرائد " مضيفا أن من شأن المزاوجة بين التجربة المغربية القائمة على التعويض وجبر الضرر وتجربة جنوب افريقيا المبنية على الاعتراف وطلب المسامحة تمكين اليمن من تحقيق لصالح وإرساء سلام دائم وكذا في كل دول الربيع العربي التي تبحث عن العدالة الانتقالية.

وأكدت كرمان ان معرفة الحقيقة كاملة واطلاع الجمهور على تفاصيل ما حدث يساهم في تكوين رأي عام شعبي رافض للانتهاكات وبالتالي ضمان عدم تكرارها ومناهضتها مجتمعيا في المستقبل".

بدوره ثمن سفير الاتحاد الاوروبي بالمغرب السيد إينيكو لاندا بورو المبادرات التي قامت بها هيئة الانصاف والمصالحة في مجال العدالة الانتقالية مشددا على أن ذلك ساهم بقوة منح المغرب صفة الوضع المتقدم في علاقاته مع الاتحاد الاوربي.

وأضاف أن الاتحاد الاوروبي المؤمن بقيم الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان دعم جهود المغرب في مجال العدالة الانتقالية موضحا في هذا الصدد أن الاتحاد ساهم في تنفيذ توصيات هيئة الانصاف والمصالحة لاسيما في ما يتعلق بجبر الضرر الجماعي .

من جانبه أكد عبد السلام ابودرار رئيس مؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية أن تجربة هيئة الانصاف والمصالحة أصبحت مرجعا مشيرا إلى أن هذا اللقاء الدولي يشكل مناسبة للمشاركين لبحث مسالة الحقيقة وجبر الضرر والاصلاحات المؤسساتية بهدف الحرص على سيادة القانون بما يعمل على عدم تكرار ما جرى من انتهاكات جسيمة.

أما محجوب الهيبة المندوب الوزاري المكلف بحقوق الانسان فأكد بدوره على أن التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية تنصهر في إطار فلسفة ومقاربة حقوقية مندمجة مضيفا أن هذه التجربة تتميز بخصوصيات لكنها تلتقي مع التوجهات العامة للتجارب التي عرفها العالم في هذا المجال.

أما محمد كرين الرئيس المنتدب لمؤسسة صندوق الايداع والتدبير فذكر بأن هذه الاخيرة ساهمت في تفعيل توصيات هيئة الانصاف والمصالحة من خلال جبر الضرر الجماعي لفائدة المناطق التي عانت من انتهاكات ماضي حقوق الانسان موضحا أن هذه المساهمة اتخذت طابعا ماليا وتقنيا لاسيما في وضع وتنفيذ المشاريع التنموية بهذه المناطق.

وتجدر الاشارة إلى أن هذا الملتقى عرف مشاركة فاعلين سياسيين ونشطاء جمعويين، وكذا العديد من الخبراء من المغرب والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وسويسرا والأرجنتين والبيرو وجنوب إفريقيا والسنغال ومالي والطوغو وغانا ومصر وتونس واليمن والجزائر وليبيا والأردن وفلسطين ولبنان.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

الخميسات

الندوة حول المجلس الإستشاري للشباب والعمل الجمعوي أي تصور وأي استراتيجية؟

■ أحمد جوج

نظم المجلس التشاوري الشبابي بالخميسات المتكون من شبكة جمعيات الأحياء بالخميسات وجمعية حركة التويزة، ندوة حول المجلس الاستشاري للشباب و العمل الجمعوي؛ أي تصور و أية استراتيجية؟ وذلك يوم السبت 12 يناير 2013 بالمركز الاجتماعي للقرب بالخميسات .

وفي البداية تطرق ممثل المجلس التشاوري الشبابي بالخميسات عن السياق الوطني والمحلي الذي تنعقد فيه هذه الندوة ، مذكرا بالفصول الدستورية المؤطرة للمجالس الاستشارية للشباب والعمل الجمعوي ، اذ تمت في نفس السياق الإشارة إلى الحوار الوطني الذي تم تنظيمه من طرف وزارة الشباب والرياضة كما ذكر بمحاور الندوة والأهداف المتوخات منها .

خاتما مداخلته بغياب ممثل وزارة الشباب والرياضة رغم توصلهم بالدعوة واللقاء الذي تم تنظيمه معهم ثلاثة أيام قبل الندوة وتم الاتفاق معهم على محور المداخلة ومدتها. مشيرا في الاطار ذاته الى تاريخية للهيئات والمجالس الإستشارية من 1956إلى .2011

اما المداخلة الثانية لرئيس جمعية شباب لأجل الشباب فقد حاول خلالها القيام بقراءة مقارناتية مابين مجموع المجالس الشبابية في العالم و مشروع المجلس التشاوري الشبابي والعمل الجمعوي بالمغرب

في حين قام رئيس جمعية حركة التويزة في المداخلة الثالثة إلى إعطاء رؤية الفاعل المدني للمجالس الإستشارية للشباب والعمل الجمعوي .

أما المداخلة الرابعة لممثلة المجلس التشاوري الشبابي بالخميسات فقد صبت في إعطاء رؤية الشباب على المستوى المحلي للمجلس الإستشاري للشباب والعمل الجمعوي .

وبعد تقديم هذه الأرضيات الأربعة فتح النقاش بين الشباب الذي تمحور حول :

الهيكلة التنظيمية للمجلس الإستشاري للشباب والعمل الجمعوي .

مهام المجلس الإستشاري للشباب والعمل الجمعوي .

علاقة المجلس الإستشاري للشباب والعمل الجمعوي بالبرلمان والحكومة .

إمتدادات المجلس الإستشاري للشباب والعمل الجمعوي على المستوى المحلي والإقليمي والجهوي. ك

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

«المجلس الوطني» يسرع تفعيل توصيات الانصاف والمصالحة

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان ادريس اليزمي ،أمس الاثنين بالرباط، إن تكليف مؤسسة دائمة ممثلة في المجلس الوطني لحقوق الانسان بتنسيق ومتابعة تنفيذ توصيات هيئة الانصاف والمصالحة بدل توزيع المسؤولية على جهات عديدة على مستوى الدولة، ساهم بشكل كبير في تسريع وتيرة تفعيل هذه التوصيات.

وأوضح اليزمي في كلمة ألقاها خلال الجلسة الافتتاحية لملتقى دولي حول العدالة الانتقالية تحت شعار «الحق في الحقيقة، جبر الأضرار، الإصلاحات المؤسساتية .. أي تقدم وأية آفاق للعدالة الانتقالية ،» ينظمه على مدى يومين المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشراكة مع مؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، أن المجلس استطاع في فترة زمنية لا تتجاوز الست سنوات تسوية 8500 ملف للتعويض واستفادة أكثر من 17 ألفا و966 ضحية وذوي الحقوق من التعويض المالي من ضمن أكثر من 20 ألف طلب قدم لهيئة الانصاف والمصالحة ، مضيفا أن 15 ألفا و187 من هؤلاء استفادوا من التأمين الصحي و1268 منهم من الادماج الاجتماعي في حين بلغ عدد المستفيدين من التسوية الادارية والمالية 540 . وبخصوص الشق الخاص بالأرشيف والتاريخ وحفظ الذاكرة، أوضح اليزمي أن المجلس قام بتنظيم أربع ندوات حول الثقافة والتراث في افق إحداث ثلاثة متاحف بكل من الحسيمة والداخلة وورزازات وكذا بدار تاريخ المغرب بالدار البيضاء، علاوة على دعمه لإحداث ماجستير حول التاريخ الراهن وآخر للدراسات الصحراوية ومركز للدراسات والابحاث الصحراوية.

Justice transitionnelle

L'expérience du Maroc exaltée lors d'une rencontre internationale à Rabat

Justice transitionnelle

L'expérience du Maroc exaltée lors d'une rencontre internationale à Rabat

Des participants à la rencontre internationale sur «Le droit à la vérité, réparation et réformes : quelles avancées et quelles perspectives pour la justice transitionnelle», qui se déroule à Rabat, ont exalté l'expérience du Maroc en matière de justice transitionnelle.

Ainsi, le ministre yéménite aux Affaires juridiques, Mohamed Ahmed Ali Makhlafi a souligné que le Maroc a réussi son pari en la matière, ce qui le place à la tête des pays arabes en voie de démocratisation, formant l'espoir que son pays mettra à profit l'expérience marocaine dans le domaine de la justice transitionnelle qui a pour principale spécificité d'allier justice et pardon tout en permettant de réaliser la paix et prospecter l'avenir dans la perspective d'asseoir les bases d'un Etat de droit.

Pour sa part, la militante yéménite, Mme Tawakoul Karmane, Prix Nobel de la paix, a qualifié le travail accompli par l'instance équité et réconciliation (IER) de «modèle», estimant qu'alliant l'expérience du Maroc basée sur l'indemnisation et la réparation et celle de l'Afrique du sud fondée sur la reconnaissance et la pardon, le Yémen, ainsi que d'autres pays arabes en quête de la justice transitionnelle, pourrait aboutir à une paix durable.

Informer le public de la vérité et des détails de ce qui s'est passé est de nature à donner naissance à une opinion publique populaire qui rejette les violations et partant éviter ainsi leur répétition à l'avenir, a-t-elle poursuivi.

De son côté, l'ambassadeur de l'Union européenne (UE) au Maroc, Eneko Landaburu a loué les efforts qu'avait déployés l'IER, estimant que l'action du Royaume dans ce domaine a largement contribué à octroyer le statut avancé dans ses relations avec l'UE.

L'UE a soutenu les efforts du Maroc dans ce domaine, a-t-il ajouté, observant, à cet égard, que l'UE a contribué à la mise en oeuvre des recommandations de l'IER notamment le volet relatif à la réparation des préjudices collectifs.

Intervenant lors de cette rencontre, M. Abdeslem Aboudrar, président de la Fondation Driss Benzekri des droits humains et démocratie, a indiqué que l'expérience de l'IER est devenue un modèle en la matière, faisant observer que cette rencontre constitue une occasion pour se pencher sur des questions telles la vérité, la réparation du préjudice et les réformes institutionnelles, dans l'objectif de préserver la souveraineté de la loi et éviter la répétition des graves violations des droits de l'Homme.

Pour le délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub al Hiba, l'expérience du Maroc en matière de justice transitionnelle s'inscrit dans le cadre d'une approche juridique intégrée, estimant que cette expérience possède des spécificités qui lui sont propres, alors qu'elle a des points en commun avec d'autres expérience à l'échelle internationale dans ce domaine.

S'exprimant, à cette occasion, M. M'Hammed Grine, président délégué de la Fondation CDG, a fait remarquer que cette institution a contribué à la mise en oeuvre des recommandations de l'IER, notamment le volet relatif à la réparation des préjudices collectifs au profit des régions touchées dans le passé par de graves violations des droits de l'Homme.

La contribution de la FCDG est aussi bien financière que technique, en mettant à la disposition de l'ensemble des acteurs l'expertise du Groupe CDG en matière de management en mode projet et en y apportant un appui financier.

Initiée par le CNDH en partenariat avec la Fondation Driss Benzekri pour la démocratie et les droits de l'Homme et la fondation CDG, cette rencontre de deux jours connaît la participation d'un aréopage d'acteurs politiques, de militants associatifs et d'experts en provenance de 18 pays.

La séance d'ouverture s'est déroulée en présence du ministre d'Etat Abdellah Baha, du ministre de l'Intérieur Mohand Laenser, du président de la Chambre des conseillers Mohamed Cheikh Biadillah et du Rapporteur spécial de l'ONU sur la promotion de la vérité, de la justice, de la réparation et des garanties de non-répétition, Pablo de Greiff.

Herzenni: Il faut être fier de la justice transitionnelle marocaine

Il n'a pas dérogé à son habitude. Un franc parler qui frise la provocation. Ahmed Herzenni, l'ex-président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a estimé, lundi à Rabat, qu'«il faut être fier de l'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle» en s'appuyant sur les quatre volets adoptés, en l'occurrence la vérité, la réparation individuelle, la réparation communautaire et la réforme institutionnelle. Une manière de résumer le bilan de toute une expérience. Dans une communication inaugurale donnée dans le cadre du colloque international intitulé «Droit à la vérité, réparation et réformes: quelles avancées et quelles perspectives pour la justice transitionnelle?», M. Herzenni a aussi passé au crible l'expérience marocaine, et critiqué quelques aspects, notamment la prédominance de l'approche d'indemnisation individuelle, reléguant au second plan le souci collectif.

Quant au niveau d'exécution, l'ex-président du CNDH a qualifié de «globalement positif» le bilan de l'expérience marocaine à ce sujet, ce qui, selon lui, n'empêche pas d'émettre quelques remarques, surtout le dossier d'intégration sociale qui n'a pas été «bien étudié», l'état des archives qui en a réduit le but escompté, l'inaptitude d'une instance nationale de justice transitionnelle à prôner la vérité dans des affaires à dimension internationale, faisant allusion en cela à l'affaire du martyr Mehdi Ben Barka. Et en guise de conclusion, M. Herzenni a souligné le fait de la non-implication des différents acteurs et intervenants dans la dynamique de la réconciliation.

Initiée par le CNDH, en partenariat avec la Fondation Driss Benzekri pour la démocratie et les droits de l'Homme et la Fondation CDG, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), cette rencontre internationale qui s'est déroulée sur deux jours (14 et 15 janvier) se tient sept ans après la publication du rapport final de l'Instance équité et réconciliation (IER), et vise en premier lieu l'évaluation du processus de la mise en œuvre des recommandations de l'IER au Maroc, dont le suivi a été assuré par le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) et par le CNDH, qui lui a succédé en mars 2011.

Mustapha Elouizi

Du chantage et de la victimisation

De l'avis des experts en justice transitionnelle, le Maroc serait parmi les pays qui ont versé le plus d'argent à titre d'indemnisation individuelle. Pourtant, certaines victimes réclament davantage de dédommagements. C'est devenu systématique, au point que la culture de victimisation a atteint un niveau insupportable. Lundi dernier, à l'Académie du Royaume, lors du colloque international organisé par le Conseil national des droits de l'Homme sur le «Droit à la vérité, réparation et réformes : quelles avancées et quelles perspectives pour la justice transitionnelle?», certaines victimes du centre de détention d'Agdz sont venues pour formuler clairement cette revendication. Sans honte ni scrupule. Pourquoi les détenus de Tazmammart ont-ils touché plus d'argent? Pourtant, le barème d'indemnisation des victimes des années de plomb est reconnu à l'échelon international: durée de détention, nature des souffrances, contexte de détention, dommages physique et psychologique, biens perdus … Le malheur est que ces gens ont accepté toutes les modalités d'indemnisation. Une catégorie a même été indemnisée en percevant plus de 150 millions de centimes. Comparaison est raison dans ce cas de figure. Car, dans la même salle, était présente une femme venue de l'Afrique du Sud. Elle était là pour présenter l'expérience de son pays en matière de justice transitionnelle. Elle a clairement souligné que son pays a indemnisé ses victimes à hauteur seulement de 4 mille dollars. Si l'on pense à la réconciliation, il ne faut pas faire de son statut de victime un fonds de commerce à capitaliser et exploiter. Demander davantage d'argent aux pouvoirs publics et partant au contribuable, cela n'a qu'un seul nom : chantage. Surtout lorsqu'on mêle le problème de la réconciliation aux calculs politiques et à l'affaire du Sahara.

Mustapha Elouizi

Lire également page 3